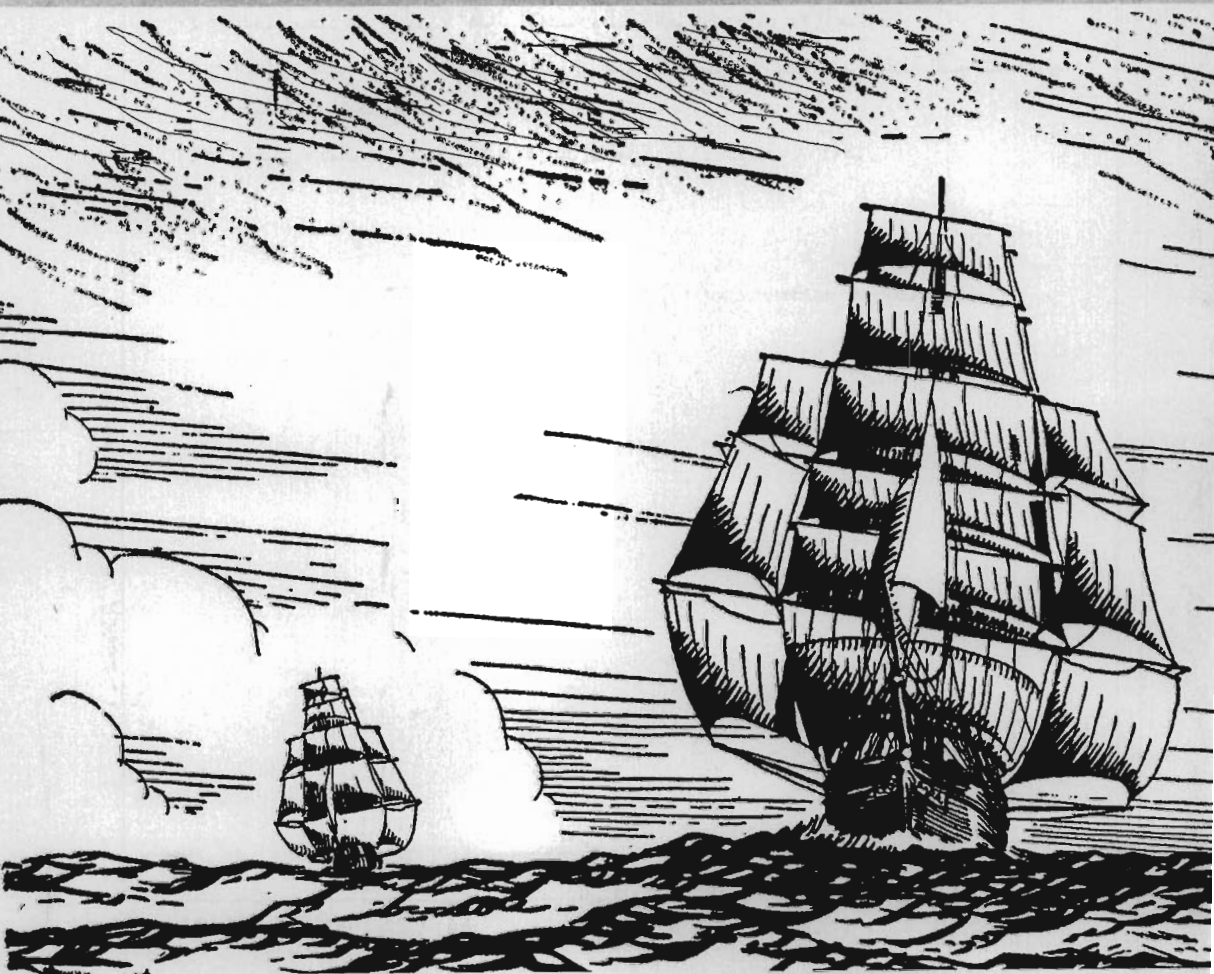


اللافتة اسم الديرطي

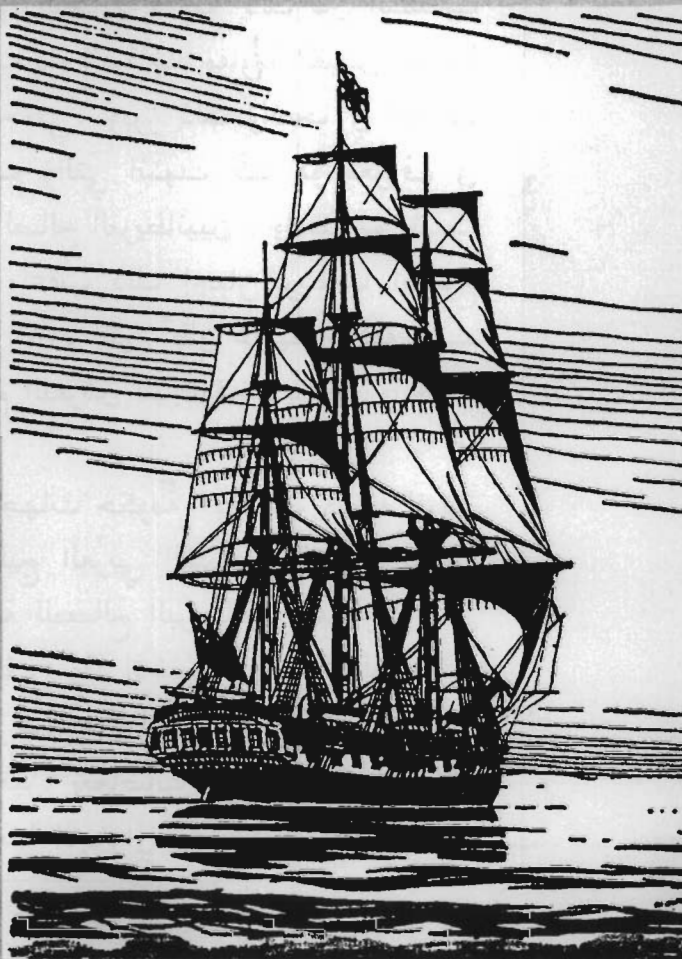
بقلم : الدكتور صبري فالح الحمدي



بإبحار (حتى عام ١٨٤٠م)

ظهر الإنجليز لأول مرة في الخليج العربي منذ بداية القرن السادس عشر بعد وصول سفن شركة الهند الشرقية التي تأسست عام ١٦٠٠م والتي تعاملت بالتجارة مع موانئ ومدن المنطقة .

وخلال القرن الثامن عشر انهمك الإنجليز في صراع مكشوف ضد القوى الأوروبية المنافسة لهم كالهولنديين والفرنسيين لأجل المحافظة على مصالحهم المتنامية في الخليج العربي . وقد زادت بريطانيا من نشاطها العسكري والسياسي والاقتصادي في نهاية القرن المذكور عندما قام نابليون بالاستيلاء على مصر عام ١٧٩٨م وأخذ يعد العدة للاتجاه نحو الشرق والتفاهم مع قيصر روسيا ومع أمير ميسور الهندي تيبو صاحب وسعيد بن سلطان حاكم مسقط، ومن جهة أخرى عدت بريطانيا المشروع الفرنسي بأنه يشكل تهديداً خطيراً لمصالحها المتزايدة في الخليج العربي ولوجودها في الهند .



وبينما كانت بريطانيا تسعى جاهدة لإبعاد أي منافس دولي آخر يزاحمها للسيطرة على مناطق النفوذ بالمنطقة، وعلى الرغم من فشل المخططات الفرنسية تلك، فقد كانت الحكومة البريطانية تعمل من جهة أخرى على دعم سيطرتها على عموم الخليج العربي وحمل شيوخ الإمارات العربية على الانصياع للمطالب والإرادة البريطانية . ولأجل تحقيق ذلك حاولت بريطانيا ربط شيوخ المنطقة بعدة معاهدات تضمن من خلالها الحفاظ على مصالحها التجارية، ومع ذلك فإن السلطات البريطانية كثيراً ما لجأت إلى استخدام القوة ضد مقاومة القبائل العربية التي عارضت وبشدة الوجود الأجنبي، وبرز ذلك واضحاً في الحرب التي شنتها بريطانيا ضد القواسم والتي انتهت كما هو معروف في معركة رأس الخيمة عام ١٨١٩م لصالح البريطانيين . وهكذا تم تثبيت دعائم النفوذ البريطاني هناك، وأعقب ذلك إجبار بريطانيا الشيوخ العرب على توقيع معاهدة عام ١٨٢٠م التي أطلق عليها اتفاقية السلم البحري وتعهد فيها الشيوخ بعدم التعرض للتجارة البريطانية والحفاظ على الأمن في مياه الخليج العربي .

احتلت البحرين أهمية في توجهات حكومة الهند البريطانية لفرض سيادتها على موانئ ومدن الخليج العربي الشرقية والغربية بسبب أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية للمصالح البريطانية باعتبارها تمثل ميناءً ونقطة عبور للأحساء والقطيف، وقد اتخذت العلاقات البريطانية مع البحرين والتي ابتدأت منذ عام ١٨٠٥م طابعاً تجارياً وتطورت بمرور الوقت بسبب اشتهاار الأخيرة بمغاصات اللؤلؤ ومسايد السمك إضافة إلى ثروتها الزراعية وموقعها الجغرافي وامتلاكها لجزر كثيرة،

وللدلالة على تعاضم الاهتمام البريطاني بالبحرين الزيارات العديدة التي قام بها المسؤولون البريطانيون لشيخ البحرين، والتباحث معه في الأمور المتعلقة بتوطيد علاقات بلاده مع السلطات البريطانية وفي مقدمتهم المقيم العام في الخليج العربي . وتعاون الجانبين فيما أطلق عليه بمحاربة تجارة الرقيق والامتناع عن أعمال القرصنة على حد وصف المسؤولين البريطانيين واستغرق ذلك العقود الثلاثة من القرن التاسع عشر .

ولم تقتصر أهمية البحرين بدورها في الحفاظ على المصالح التجارية البريطانية وإنما تعدى ذلك إلى اتساع مكانتها الاستراتيجية، خاصة بعد بروز تطلعات حكام مسقط للسيطرة على جزر البحرين، وتزامن ذلك مع ظهور السعوديين كقوة سياسية انطلقت من قلب الجزيرة العربية صوب سواحل الخليج العربي . ثم جاء عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الذي شهد توغل قوات محمد علي باشا عام ١٨٣٦ م، ثم اندفاع تلك القوات نحو سواحل الخليج العربي بوصولها إلى الأحساء والقطيف، وأعقب ذلك نجاح محمد رفعت أفندي ممثل محمد علي باشا في توقيع اتفاقية مع الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة عام ١٨٣٩م، ليهدد المصالح البريطانية في الصميم ويدفع بحكومة الهند إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بما فيها التهديد باستخدام القوة العسكرية للحيلولة دون اتساع نفوذ محمد علي باشا، فيما راحت الدبلوماسية البريطانية تعمل وبشتى السبل على تحريض الدول الأوروبية لوقف توسع نفوذ محمد علي باشا وهذا ما سيحاول البحث متابعته مستشهداً بالأمثلة والأحداث التاريخية .

البحرين في السياسة البريطانية

حتى عام ١٨٢٠م

دخلت بريطانيا إلى منطقة الخليج العربي نتيجة استعمارها للهند إذ عدتها إحدى الخطوط الأمامية للدفاع عن مستعمراتها الكبرى، وقد استغل الاستعمار البريطاني أوضاع المنطقة في تحقيق أغراضه فرسخ التجزئة بعد أن قسمها إلى كيانات سياسية ضعيفة، ثم لجأ إلى تغذية وتشجيع الحروب القبلية والخلافات العائلية بين حكام هذه الأجزاء تدعيماً منه لهذه التجزئة. ولكي يحول البريطانيون بين تلك المشيخات وبين الاتصال بأية دولة أخرى عمدوا إلى فصل التعهدات الثنائية والجماعية التي مكنتهم من تثبيت هذا الواقع المجزأ، وحتى يحكموا قبضتهم على المنطقة، اتخذوا لأنفسهم شعارات ومبادئ إنسانية سامية كـ رغبتهم في القضاء على ما أسموه القرصنة ومحاربة تجارة الرقيق، وكانت نفس تلك الشعارات سبيلاً سلكته السلطات البريطانية للوصول إلى فرض حمايتها على المشيخات العربية لاحقاً^(١).

كانت البحرين من أولى المناطق التي جلبت إليها اهتمام ممثلي شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي وصلت سفنها التجارية إلى مياه الخليج العربي منذ مطلع القرن السادس عشر، فقد كان توماس إلدورث

الذي عين رئيساً لوكالة سورات لدى إنشائها بداية عام ١٦١٣م منهمكاً في البحث عن أسواق جديدة خارج الهند، وكتب عن البحرين في السنة الأولى من توليه العمل يقول : "أقترح أن تأتي إلى البحرين سفينة تتراوح حمولتها بين (٢٠٠ و ٣٠٠) طن، وأعتقد أن هذه المنطقة ستستهلك الحمولة كلها، فأهل البندقية يوردون لها الثياب عن طريق البر ويرجعون محملين بحرير فارس، وأعتقد أيضاً أنه خلال زمن قصير سيصبح استهلاك البحرين من الثياب يعادل استهلاك سورات تماماً". وأعقب ذلك تزايد اهتمام الشركة الإنجليزية بإقامة وكالة تجارية لها في بلاد فارس، إلا أن سجلات الشركة كانت قد أشارت إلى أهمية البحرين منذ عام ١٦٢٥م للحفاظ على المصالح الإنجليزية المتنامية في منطقة الخليج العربي بسبب اشتهاها بمغاصات اللؤلؤ ذات المردودات المالية^(٢).

واجهت شركة الهند الشرقية الإنجليزية في محاولاتها إيجاد موطن قدم لها في جزر البحرين منافسة القوى المجاورة للأخيرة وفي وقت مبكر من التاريخ الحديث وفي مقدمتها أطماع بعض الدول الأخرى فقد حاولوا استغلال التحالف الإنجليزي الموجه ضد البرتغاليين كي تأمرهم بريطانيا وتساعدهم لتحقيق ذلك، غير أن مسئولى حكومة الهند كانوا يقابلون تلك المساعي بالرفض القاطع^(٣).

وعقب تولي آل خليفة الحكم في البحرين عقب تحريرها من السيطرة الأجنبية عام ١٧٨٣م، فقد تزامن ذلك مع اشتداد التنافس

البريطاني الفرنسي للسيطرة على مناطق النفوذ في الخليج العربي وبلاد الشرق أواخر القرن الثامن عشر . وخلال تلك الحقبة كان عتوب البحرين بحاجة إلى دولة قوية تساندهم في مواجهة مخاطر القوى المحلية الطامعة في بلادهم، مقابل امتيازات اقتصادية يقدمونها ودون أن يكون لتلك الدولة أطماع في الحلول محلهم في إدارة البحرين، لذلك عندما ظهرت بريطانيا ذات النفوذ القوي في الخليج العربي كانت سياستها تتفق مع هذه الأهداف، لذلك رحب سكان البحرين منذ البداية بضرورة توثيق علاقاتهم مع السلطات البريطانية في المنطقة^(٤) .

مقابل ذلك استطاعت بريطانيا أن تنشئ لها وكالات تجارية في بلاد الشام والعراق وفارس في الربع الأخير من القرن الثامن عشر من أجل حماية المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند متبعة في ذلك الطرق الدبلوماسية، لكن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨م قد بدل خطط شركة الهند الشرقية .

فمع اقتناع إدارة الشركة في لندن باستبعاد غزو نابليون لمنطقة الخليج العربي والوصول إلى الهند، إلا أنها اتخذت خطوة إيجابية لتدعيم الموقف لصالحها في عموم المنطقة وضد الفرنسيين، ومن ذلك توقيع معاهدة مع سلطان بن أحمد (١٧٩٢ - ١٨٠٤م) حاكم مسقط في الثاني من تشرين الأول عام ١٧٩٨م تعهد فيها بعدم السماح للفرنسيين بدخول بلاده مقابل أن يدفع البريطانيون مبلغ (٢٨٢٠) روبية^(٥)، ويرسلوا مبعوثين إلى العراق وفارس وجدة وتوجيه قوة بحرية استطاعت احتلال جزيرة بريم الواقعة عند مدخل البحر الأحمر عند باب المندب

التي اتخذتها بريطانيا قاعدة ومركز وثوب على جنوب الجزيرة العربية كما استطاعت أن تؤمن الطريق إلى الهند^(٦).

وبسبب انشغال بريطانيا خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر في محاربة القواسم الذين هددوا مصالحها السياسية والاقتصادية في الخليج العربي، فقد اتسمت السياسة البريطانية تجاه البحرين حينذاك بأنها لم تتضح بعد، إذ رفض البريطانيون تقديم المساعدة للبحرين حين تعرضت بلادهم إلى توسع عماني في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ - ١٨٥٦م) سلطان مسقط، لما قد يجر عليهم ذلك من عداء مباشر مع القوى المحلية المجاورة لجزر البحرين، وعلى الرغم من نجاح عتوب البحرين وبمساعدة السعوديين في طرد القوات الأجنبية من البحرين، غير أنهم تعرضوا عام ١٨١٠م إلى هجوم شنته قوة أخرى والتي سرعان ما أجبرت على التراجع هي الأخرى بسبب مقاومة العتوب لها، وطيلة هذه الحقبة تمثل موقف بريطانيا بالابتعاد عن التدخل بين القوى المتنازعة^(٧).

أدى تعرض البحرين إلى مخاطر حقيقية جراء توالي هجمات القوى المحلية على أراضيها إلى إدراك شيوخها عام ١٨١٣م بضرورة تلقيهم دعماً بريطانياً لمواجهة الأخطار المحدقة بهم. وطبقاً لما أورده المصادر البريطانية، فقد أعربت سلطات حكومة بومباي عن استعدادها لإمداد حكام البحرين بالعون اللازم الذي يمكنهم من العيش بسلام في بلادهم بما في ذلك وضع سفينة بريطانية أو أكثر تحت تصرفهم^(٨).

وتوافق هذا الموقف البريطاني مع أخبار روجها سلطان عمان مفادها بأنه قد تحالف مع أمير شيراز لمهاجمة البحرين، ولكي يبيث الخوف في نفوس عتوب البحرين، مما دفع بآل خليفة للكتابة إلى بروس Bruce (المقيم البريطاني في الخليج العربي) يسألونه عن مدى صحة تلك الأخبار، فبادر الأخير بإخبار حكومة بومباي عما يراود عتوب البحرين من مخاوف أثارتها التحركات العمانية الأخيرة، ومقترحاً اتخاذ موقف بريطاني يظهر الدعم والمساندة للبحرين في مواجهة تلك الأخطار . وجاء رد حكومة بومباي بالإيعاز إلى بروس بزيارة البحرين لطمأنة الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة أن لا أساس لتلك الشائعة من الصحة، والتباحث مع الشيخ في بعض الأمور المتعلقة بضمان أمن الملاحة وحركة التجارة في المنطقة .

وقد استقبل الشيخ في تموز عام ١٨١٤م ضيفه استقبالاً ودياً مقابل حمايته من التهديدات الأجنبية التي كثيراً ما كان يتعرض لها، كما رحب بقدوم السفن البريطانية والتعامل مع تجارها، وهو يأمل في أن تعامل بريطانيا سفنه بنفس المعاملة التي يعامل بها سفنها في موانئ البحرين، فيما جدد بروس للشيخ عبد الله بن أحمد استعداداته للاتفاق على صيغة معاهدة تقرر صداقة حكومته له وتضمن دخول سفن أهالي البحرين لموانئ الهند البريطانية وأخبره بأنه مستعد أن يوقع على تلك الاتفاقية لكي يزيل مخاوف الشيخ، فوعده الأخير بأنه سيصدر أوامره الصارمة للتشديد على سفنه بضرورة احترام العلم البريطاني حتى في أشد الأوقات حرجاً^(٩) . وللدلالة على النتائج الإيجابية التي تمخضت

عن الزيارة ما قاله بروس عن تلك الزيارة بقوله إنها كانت موفقة ومفيدة جداً^(١٠) .

وبصد ذلك كتب المقيم البريطاني تقريراً إلى رؤسائه شارحاً فيه الفوائد التي يمكن أن تعود على شركة الهند الشرقية من علاقاتها بشيوخ آل خليفة وأهمية توقيع اتفاقية معهم ، وكان مما جاء في تقريره : "إن البحرين أصبحت الآن هي السوق الرئيسية في الساحل العماني ، كذلك أصبحت قاعدتهم التي يمتنون فيها بالأرز والتمور وخاصة أن عدداً كبيراً من سكانها اعتادوا أن يبحروا إلى رأس الخيمة وهناك يغيرون طاقم سفنهم وكان من المعتاد أن ينقل القواسم أسلابهم مباشرة إلى البحرين ومن هناك تحمل أجزاء منها إلى كنجون وغيرها من الموانئ المطلة على الساحل الشرقي للخليج العربي بواسطة سفن الكويت وغيرها" . وحين عرض تقرير بروس على حكومة بمباي لم تتخذ الحكومة أية بادرة بشأن تنفيذ ما جاء بمقترحاته ، إذ كان أهم ما يعني حكومة بمباي في ذلك الوقت هو التخلص من النشاط البحري للقواسم الذي وصل إلى ذروته^(١١) .

على أن تعرّض البحرين لهجمات السفن الأجنبية شكل الهاجس الذي ظل يراود حكام البحرين ودفعهم باستمرار إلى البحث عن الحليف الذي يحول دون تعرض بلادهم للأخطار الخارجية ، وفي خضم تلك الأحداث استمرت الاتصالات البريطانية البحرينية . فحين أقدم السلطان عام ١٨١٦م بالاستيلاء على (١٥) سفينة تابعة للبحرين

بالقرب من مسقط، بادر المقيم البريطاني بطمأنة شيخ البحرين مؤكداً له
حياد بلاده في النزاع وعدم انحيازها لسلطان عمان^(١٢).

ويبدو أن بريطانيا كانت ميالة إلى التعاون مع سلطان مسقط وكان
من الممكن أن تلاقي مطالبه هوىً في نفس الحكومة البريطانية التي
كانت تعمل في ذلك الوقت على إنشاء مركز لها في الخليج العربي بغية
الحفاظ على مصالحها عن طريق تقديم المساعدات الكافية لحلفائها .
كما تستطيع في الوقت نفسه أن تقضي على أية خطط توسعية أخرى
يحتمل أن يقوم بها محمد علي باشا في مناطق الخليج العربي .
والحكومة البريطانية لم تنظر بعين الرضا إلى احتمال أي تدخل في
شئون المشيخات العربية، لذلك وافقت على خطة بموجبها أن يكون
سلطان عمان مسئولاً عن مستقبل الساحل العماني بالمقابل أن يسمح
بإقامة مركز بريطاني في جزيرة قشم يدفع هو نفقات صيانته، على أن
حكومة بومباي لم تلبث أن عدلت عن خطتها هذه ورأت أن سلطان
مسقط أقل الزعماء جدارة أن تعهد لحكومة بومباي بالنفوذ بالخليج
العربي نظراً لضعفه وعدم استقراره، وأنه غير جدير بسبب ذلك أن
يمنح أي نوع من أنواع السيادة على أي من إمارات الخليج العربي،
وعلى ذلك رأت الحكومة البريطانية أنه من الأجدي أن تقوم بنفسها
بالإشراف على شئون الخليج العربي^(١٣).

وعلى الرغم من استيلاء قوات بقيادة خورشيد باشا عام ١٨١٨م
على الدرعية إلا أن ذلك لم يثر مخاوف السلطات البريطانية إزاء توسع
خورشيد باشا، وعلى ما يبدو فإن هناك توافقاً قد حصل بين الجانبين

في هذه المرحلة على الأقل للقضاء على قوة القواسم البحرية في مياه الخليج العربي، إذ أدرك البريطانيون أن هناك عدواً مشتركاً لهما يتمثل في القواسم وحلفائهم مع ضرورة الإشارة إلى حقيقة أن النفوذ البريطاني لم يكن قد تدعم وجوده بعد، إضافة إلى أن وصول القوات إلى سواحل الخليج العربي كان مقتصرًا على تأمين العمليات العسكرية في نجد، فاقصر الموقف البريطاني على الإفادة من ذلك لمحاربة القواسم^(١٤).

وبخصوص وضع البحرين من العمليات الحربية التي شنتها القوات البريطانية على معاقل القواسم على الساحل الغربي من الخليج العربي والتي استغرقت معظم العقدين الأولين من القرن التاسع عشر، لم تورد التعليمات الرسمية الصادرة من السلطات البريطانية أي ذكر للقيام بعمليات مشابهة ضد البحرين والامتناع عن توفير الدعم والمساندة لسلطان مسقط وقد أوضح طبيعة تلك السياسة ألفينستون Alphonstone حاكم بومباي بقوله : "إن علينا أن نكف عن كل تدخل في الادعاءات المقدمة ضد البحرين، مع القيام بشرح واضح لشيخ تلك الجزيرة بأن موانئ الهند ستبقى مفتوحة لمراكبه طالما بقي رادعا قبيلته عن متابعة أعمال المضايقة في أعالي البحار ويقومون بأعمال التجارة، وأنه يمكنه الاعتماد على مساعدة وصدقة الحكومة البريطانية، وعلى العكس إذا ظهرت أية روح للقرصنة، فسنكون مضطرين لتبني تلك الإجراءات القهرية التي نتابعها ضد القواسم"^(١٥).

ولاشك فإن الانتصار العسكري الذي حققه البريطانيون في هجومهم على القواسم واحتلالهم رأس الخيمة عام ١٨١٩م، قد أدى إلى دخول مشيخات أبو ظبي وأم القيوين والعجمان والشارقة ورأس الخيمة في معاهدة الصلح البحري لعام ١٨٢٠م^(١٦)، مع الحكومة البريطانية والتي أصبحت بموجبها الأخيرة صاحبة السلطة الفعلية على تلك المشيخات، ولعل مما ساعد البريطانيين على تحقيق ذلك ما تعرضت له المشيخات العربية من نزاعات فيما بينها، إلى جانب الخلافات الأسرية داخل كل مشيخة . وتأسيساً على ذلك راحت بريطانيا وبحجة نكث هذه المعاهدة وعدم التزام الشيوخ بتنفيذ البنود الواردة فيها وخاصة ما روجت له حكومة بومباي والسلطات البريطانية في الخليج العربي، من عدم التزامهم بالامتناع عن (تجارة الرقيق) و (عمليات القرصنة)، تتدخل بشئون المنطقة التي سرعان ما تحولت إلى بحيرة بريطانية في السنوات اللاحقة^(١٧) .

التوجه البريطاني نحو البحرين

(١٨٢٠ - ١٨٤٠م)

أسرع عتوب البحرين بالانضمام إلى معاهدة ١٨٢٠م والتي عدت بداية لسلسلة من المعاهدات التي عقدها المسئولون البريطانيون مع شيوخها في السنوات اللاحقة، وهو ما يشير إلى استعداد البحرين لإقامة علاقات صداقة مع الحكومة البريطانية إبان عقد العشرينيات

من القرن التاسع عشر، الأمر الذي يعزز من دعم حكمهم في مواجهة الأطماع الأخرى^(١٨)، ومن ثم بدا واضحاً للبحرين أن بريطانيا هي القوة الوحيدة التي يمكنها أن تحميهم من الخطر الذي يشكله تهديد جيرانهم . وبهذا الخصوص يرى الدكتور جمال زكريا قاسم أن انضمام البحرين لمعاهدة الصلح البحري، كونها تتضمن اعترافاً باستقلال الأطراف المتعاقدة عليها، وبالتالي فإن على بريطانيا ووفقاً لبنود المعاهدة أن تقف أمام القوى المتطلعة للسيطرة على البحرين .

لذلك وجد شيوخ البحرين في انضمامهم لتلك المعاهدة الفرصة للتخلص من أطماع سلطان مسقط وحكام فارس أو كليهما، ومن ثم الفائدة التي عادت إليهم من جراء انضمامهم إلى تلك المعاهدة هي أنهم استطاعوا أن يضعوا بريطانيا وجهاً لوجه أمام المحاولات الأخرى للاستيلاء عليها بعد أن كانت المقاومة من آل خليفة وحدهم وهؤلاء كان لا يمكنهم بطبيعة الحال أن يتصدوا لهجوم أجنبي عليهم .

وبالمقابل تتعامل بريطانيا وفق المعاهدة مع الشيوخ بصفتهم الاستقلالية لا مجرد كونهم أتباعاً لحكومة أخرى، وأن السيادة عليها قد سقطت نهائياً منذ وصول آل خليفة إلى حكم البحرين عام ١٧٨٣م، فيما تحولت المعاهدة إلى السند (القانوني) للوجود البريطاني في الخليج العربي خلال حقبة تاريخية طويلة جاوزت القرن ونصف القرن، ومهدت في الوقت نفسه السبيل إلى اتفاقيات لاحقة وأصبح البريطانيون من هذا التاريخ القيمين على حفظ الأمن بالمنطقة مما وفر لهم إمكانية تثبيت أقدامهم في البحرين^(١٩) .

واصل البريطانيون سياستهم القائمة على إبعاد أي نفوذ خارجي عن البحرين متذرعين بمعاهدة عام ١٨٢٠م^(٢١)، فحينما طالبت فارس في كانون الأول عام ١٨٢٠م من بعض حكام السواحل كعبد الرسول حاكم منطقة بوشهر أن يجمعوا كل ما يقع في أيديهم من سفن لاستخدامها في حملة لغزو البحرين . ورغم ما كان يتوقع لهذه المحاولة من فشل، فقد قام (بروس) المقيم البريطاني بزيارة خاصة لشيخ البحرين وطمأنه إلى أن بريطانيا تعترف باستقلال حكومة البحرين كما أرسل من هناك مذكرة إلى السيد سعيد يطلب فيها التعهد باحترام استقلال هذه الجزر^(٢٢) .

من جانب آخر وقفت السلطات البريطانية في الخليج العربي ضد أي حملة عسكرية ضد البحرين وتم ذلك بعد اتفاق كل من (بروس) المقيم البريطاني وميرزا خان أمير شيراز على عقد معاهدة عام ١٨٢٢م^(٢٣) .

لكن حكومة بومباي وطبقاً لما أورده لوريمر لم تكن تقرر المقيم العام على تصرفاته ولا توافق على الاتفاقية، لذا قامت بنقل (بروس) من منصبه في الخليج العربي إلى الهند^(٢٤) . وفي ظل تلك الأوضاع المضطربة، تمكن آل خليفة وسط هذه الأخطار المحدقة بهم من كل جانب من المحافظة على ملكهم متخذين أسلوب الدهاء والمناورة تارة ومحاولة دفع مبلغ من المال تارة أخرى لتفادي مخاطر قوى مجاورة لهم^(٢٥) .

ومع ذلك تجددت الأطماع الأجنبية في البحرين، إذ شهد عام ١٨٢٣م محاولة غزو البحرين مما أثار رد فعل بريطاني تمثل في دعوة السلطات البريطانية في الخليج العربي إلى التفاوض معها، وقد أشارت بريطانيا على زعيم القواسم بالامتناع عن تقديم المساعدة لأية دولة تحاول في ضمها لجزر البحرين، وإزاء ذلك لم يسع الشيخ إلا الانتمار بأمر المسؤولين البريطانيين^(٢٥).

وإذا تناولنا موقف بريطانيا من طموحات سلطان مسقط تجاه البحرين فسنلاحظ اتباع السلطات البريطانية في المنطقة لسياسة التقارب مع السيد سعيد بن سلطان معظم النصف الأول من القرن التاسع عشر لأسباب عدة، فبالإضافة إلى مركزه المرموق في الخليج العربي وقوة حكمه واستقراره وما يملك من أساطيل قوية لم تضاهيها في الخليج العربي والمحيط الهندي إلا قوة الأسطول البريطاني ومن هذه الأسباب :

١ - المعارضة التي أبدتها الحركة السعودية ضد التغلغل البريطاني في الخليج العربي والمقاومة العسكرية العنيفة التي قادتها قبائل القواسم ضد النفوذ البريطاني والمصالح البريطانية في عموم المنطقة .

٢ - ابتعاد سعيد بن سلطان عن العروض التي قدمها محمد علي باشا والي مصر لدعم حملة ابنه إبراهيم باشا في الجزيرة العربية^(٢٦) .
وحين أدرك سلطان مسقط عدم اهتمام حكومة بومباي بالاستجابة لرغبته والتي تطور موقفها المعارض لسياسة التوسع العمانية لدرجة

أنها وجهت تحذيرات شديدة اللهجة عام ١٨٢٥ للسيد سعيد بن سلطان على تهديداته المتضمنة إرسال حملة بحرية للبحرين^(٢٧). ومعلوم أن البريطانيين رفضوا الاشتراك بالاتفاق العماني/البحريني كطرف ثالث، ولما رأى آل خليفة اعتراض السلطات البريطانية استغلوا هذه الفرصة .

وقام السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٢٨ بمحاولته الأخيرة ضد البحرين إلا أن مخططاته لم تلبث أن منيت بفشل ذريع وذلك حين طلب شيوخ البحرين النجدة من السعوديين وحاول سلطان مسقط الإفادة من هذا التحول المفاجئ في سلوك شيوخ البحرين، فطلب من الحكومة البريطانية مساعدته وتوجه في هذه المرة إلى وزارة الخارجية في لندن مباشرة مؤكداً الأضرار التي يمكن أن تنجم عن ذلك غير أن هزيمة السيد سعيد بن سلطان العسكرية في البحرين وإصرار الحكومة البريطانية على موقفها مما يبعث الفوضى في المنطقة، جعلته ييأس من الحصول على أية انتصارات سياسية أو عسكرية حتى أنه أراق ماء وجهه في سبيل عقد صلح مع شيوخ آل خليفة وتم ذلك بالفعل في تشرين الثاني عام ١٨٢٩م^(٢٨).

يتبين لنا من العرض السابق أن السياسة البريطانية نحو البحرين كانت تقوم وحتى عام ١٨٣٨م الذي شهد تقدم القوات المصرية صوب الخليج العربي على تفضيل حكومة العتوب (آل خليفة) كوحدة سياسية منفصلة عن دول الخليج العربي التي تدعي السيادة عليها الدولة العثمانية وغيرها، ولكنها لم تبلغ حد التدخل العسكري أو

التهديد به للمحافظة على هذا المبدأ حتى نهاية عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر^(٢٩) .

وعلى أثر معاودة السعوديين لنفوذهم والذي تمثل باسترداد الأحساء على يد الإمام فيصل بن تركي عام ١٨٣٠م بعد الانسحاب العثماني المفاجئ من سواحل الخليج العربي، أثار ذلك الفرع لدى بنو خالد ودفعهم إلى طلب العون من السلطان العثماني^(٣٠)، الذي أصدر أوامره إلى محمد علي باشا بضرورة مساعدتهم وبدأت بذلك المرحلة الثانية من مراحل التوسع نحو الخليج العربي حين جاء جيش تولى قيادته خورشيد باشا عام ١٨٣٨م وتوغل إلى نجد مرة أخرى، ودارت معركة حامية الوطيس بين الجانبين المتحاربين انتهت بالاستسلام لخورشيد باشا وتم تنصيب خالد بن سعود الموالي لخورشيد باشا وكان مقيماً في مصر أميراً على نجد، وهكذا استطاعت قوات خورشيد باشا احتلال أقاليم الأحساء والقطيف اللذين يحتلان جزءاً كبيراً من شاطئ الخليج العربي . ويؤكد فريدون آدميات أن سقوط هاتين المدينتين قد فتح الطريق لتغلغل خورشيد باشا في البحرين لارتباط الأخيرة بإقليم الأحساء ارتباطاً وثيقاً، ومن ثم لا تعجب أن يكون من ضمن مخطط محمد علي باشا مد النفوذ المصري إلى البحرين عبر الأحساء^(٣١) .

كان من الطبيعي أن يلقي التقدم المصري صوب البحرين معارضة بريطانية لخوف الأخيرة على سلامة خطوط ملاحتها التجارية الجديدة التي تصل الهند بأوروبا، فقد أنشأت الخط الذي يصل بومباي بالسويس عام ١٨٢٩م ليتصل بالخط الفرنسي الذي يصل الإسكندرية

بمرسليها، فلم تكن بريطانيا لتتنظر إلى ظهور القوة العثمانية على سواحل الخليج العربي بعين الارتياح لأنه سيجعل كلا الخطين واقعا تحت رحمة والي مصر^(٣٢). كما أبدت وزارة الخارجية التي كان يرأسها بالمرستون رفضها لمشروعات محمد علي باشا في مناطق الخليج العربي^(٣٣)، فيما كتب الليفتنانت كولونيل تايلور (Taylor) المقيم البريطاني في بغداد رسالة إلى بالمرستون أوضح فيها العواقب التي سوف تنجم عن التوسع المصري نحو سواحل الخليج العربي، ثم بعث بالمرستون برسالة إلى الكولونيل كامبل (Campbel) ممثل الحكومة البريطانية في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٨٣٨م بالقاهرة طالباً منه الاستفسار من المسؤولين المصريين عن صحة هذه المعلومات ومؤكداً أن هذه التحركات تنظر إليها الحكومة البريطانية نظرة غير ودية. ومما يعزز تعاظم الاهتمام البريطاني بالبحرين ما نود التذكير به من أن شئون الخليج العربي كانت من اختصاص حكومة بومباي ولم يكن تدخل حكومة لندن في تلك الأمور إلا في النواحي التي تستوجب تدخلها، وعلى ذلك فإن حرص وزارة الخارجية على متابعة التحركات المصرية يشير إلى أهمية تلك التحركات، ليس لكونها تشكل خطراً على حكومة الهند، وإنما على الإمبراطورية البريطانية بأسرها^(٣٤). وكان تخوف بريطانيا نابعاً من مقدار التقدم المصري في إمارات الخليج العربي اعتباراً من العراق إلى عمان^(٣٥).

جاء الموقف البريطاني إزاء التوسع العثماني في مرحلته الثانية مختلفاً عما اتخذته الحكومة البريطانية في المرحلة الأولى إبان وصول القوات العثمانية إلى نجد، وتميز باستخدام كل الوسائل بما فيها القوة

العسكرية لوقف ذلك التقدم صوب البحرين، وانسجماً مع التوجهات الجديدة وصل الأميرال فردريك ميتلاند (Maitland) قائد البحرية البريطانية في الهند إلى الخليج العربي عام ١٨٣٨م ونزل في البحرين، وتجنب في هذه الزيارة وأثناء لقائه بشيوخ آل خليفة إظهار عزم السلطات البريطانية على استخدام الخيار العسكري لإجبارهم على الرضوخ لمخططات حكومة بومباي الرامية إلى الابتعاد عن التعاون مع ممثلي محمد علي باشا . وفي ذات الوقت فوّض هنيل (Hennell) المقيم البريطاني في الخليج العربي بأن يتولى مهمة إنذار خورشيد باشا من العواقب الوخيمة التي ستترتب على دخوله البحرين، وتزامن ذلك مع تحرك السفن البريطانية صوب جزر البحرين وهي تبعث إشارة إنذار للسلطات البريطانية، وكان لهذا الموقف المتشدد تأثيره على تفكير محمد علي باشا الذي تظاهر بأنه لا يفكر في ذلك الوقت في غزو بغداد خاصة وأن جيوشه مشغولة في توطيد الأمن في بلاد الشام، وتعزيزاً لهذا التظاهر فإن والي مصر رفض تلبية مطلب خورشيد باشا الخاص بإرسال قوة بحرية عن طريق الخليج العربي لتكون عوناً لقواته التي ذهبت للاستيلاء على القطيف قائلاً : "إن إرسال السفن من جدة في ميناء القطيف لا يوافق بعض المحذورات" . ولاشك فإن محمد علي باشا كان يعني هنا بالمحذورات النفوذ البريطاني المتزايد في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي أقلق القائد المصري وجعله يفكر في مدى جدية هذه المحذورات^(٣٦) .

تزايدت المعارضة البريطانية للتواجد العثماني على شواطئ الخليج العربي واتساع الاتصالات المصرية البحرينية خاصة بعد توقيع محمد

رفعت أفندي ممثل محمد علي باشا على اتفاقية مع الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة في ٧ أيار عام ١٨٣٩م، تضمنت بنوداً زادت من ترسيخ النفوذ العثماني في جزر البحرين، وبطبيعة الحال كان الشيخ مضطراً إلى تأييد مركزه فطلب من محمد علي باشا أن يرسل له الحماية المطلوبة بعد أن ظل المقيم البريطاني متردداً في إجابته على طلب شيخ البحرين الخاص بمساعدته، حين أخبر الأول الثاني بأنه ينبغي عليك أن تكون الفصيل في إدارة شئون إمارتك وخاصة في مثل هذه الأمور . على أن (هنيل) وبناءً على أوامر من حكومة الهند رفع تقريراً مفصلاً عن قوة الحملة العثمانية في نجد والأحساء، كذلك عن قوى ومواقف كل الشيوخ والحكام على الساحل الغربي من الخليج العربي الذين كانت مصالحهم مهددة باعتداءات القوات العثمانية . وطبقاً لما أورده لوريمر فقد ذكر المقيم البريطاني - فيما يتعلق بشيخ البحرين - أن وسائله الدفاعية قد تتيج له نجاحاً في حالة استغلالها الكامل، فوضع إمارته المحاط بمياه البحر، إلى جانب تفوقه الساحق في القوة البحرية بما فيها من القوارب الحربية من الطراز الأول، كلها اعتبارات في صفه، كما أن المقاتلين الذين يقفون إلى جانبه يتجاوزون ستة آلاف رجل يمكن جمعهم من جزيرتي البحرين والمحرق فقط، ويمكنه أيضاً أن يجمع ثلاثة آلاف رجل من أرض العتوب في البحر وكلهم من الرجال الشجعان الذين يقاتلون في البر والبحر على السواء^(٣٧) .

قدمت الحكومة البريطانية احتجاجاً شديداً للهجة إلى محمد علي باشا لإقدام ممثله على توقيع تلك الاتفاقية مع شيخ البحرين، وأعلن (هنيل) عدم مشروعيتها لأن تلك الاتفاقية مخالفة للتعهدات التي

قدمها والي مصر للمسؤولين البريطانيين والتي تضمنت عدم قيامه بأية أنشطة عسكرية فيما تم إبلاغ الشيخ عبد الله بن أحمد بعدم التزامه بالوعود التي صرح بها أثناء لقاءاته أو اتصالاته بالسلطات البريطانية في الخليج العربي، وأن إقدامه على توقيع اتفاقية مع المصريين يعد خرقاً لبنود المعاهدة التي سبق ووقعها عام ١٨٢٤ مع الجانب البريطاني .

ولم تكتف السلطات البريطانية بذلك بل قام المقيم البريطاني بمقابلة شيخ البحرين في ٢٨ تموز ١٨٣٩م على أمل أن يجعله يتراجع عن مشروع تحالفه مع المصريين، وقد حفلت المقابلة بالكثير من التهديد والترغيب معاً، إذ وعد (هنيل) الشيخ بتوفير الحماية للبحرين من طرف حاكم الهند وتقديم إعفاءات لمدة خمسة وعشرين عاماً من الضرائب، وكان قد طلب المسئول البريطاني من الشيخ عبد الله بن أحمد أن يعطيه المعاهدة ليمزقها، ولكن الشيخ أصر على موقفه المؤيد للجانب المصري وأكد ذلك حين رفض تلك العروض مبرراً موقفه بأنه كان في السابق قد طلب الحماية البريطانية خوفاً من بطش القوات المصرية، على حين لم يعد لهذا الخوف من مبرر بعد الاتفاق مع خورشيد باشا، بالإضافة إلى أن مصالحه مرتبطة مع مناطق الأحساء ونجد التي هي تحت يد محمد علي باشا^(٣٨) .

ومما يعزز ما ذهبنا إليه ما ذكره الشيخ للمقيم البريطاني بقوله :
"إنني وإن كنت قد طلبت منكم فعلاً الحماية، ولكن ما قلت لكم أن أكون من جملة رعايا الإنجليز، وثانياً إنما كان طلب الحماية من

خوفي من عساكر محمد علي باشا وأما اليوم فقد تصالحنا وربطنا الصلح بشروط^(٣٩) .

وعند ذلك أيقن هنيل بفشله في تحويل شيخ البحرين عن اتفاقه مع المصريين، فقرر مغادرة البحرين وسلم شيخها احتجاجاً جاء فيه : "ليعلم الواقفون على هذه الأحرف أن الراسم بهذه وهو باليوز الخليج من جهة الدولة العلية الإنجليزية . . . ما بلغه من العلم عن خورشيد باشا ساري عسكر نجد بمعرفة وكيله محمد أفندي أن البحرين قد أطاعت بحكم جناب ذي الشوكة والإجلال محمد علي باشا وأن حاكمها قد تقبل أن يسلم في كل سنة ثلاثة آلاف ريال فرنسية على سبيل الزكاة تبين أن ذلك خلافاً محضاً للقول المتأتي من جانب محمد علي باشا في جواب مطلب أمناء الدولة العلية الإنجليزية فيما أظهره من عدم رضاهم من حركات خورشيد باشا بطوارف بنادر بر العرب المتصل بخليج فارس هذا ليكون معلوماً"^(٤٠) .

وحينما أدركت الحكومة البريطانية عدم نجاحها في إجبار شيخ البحرين بالتراجع عن تحالفه مع القائد المصري وتخليه عن المعاهدة الموقعة بين الجانبين، حاولت توجيه الاتهامات إلى الشيخ عبد الله بن أحمد بقولها أن الأخير قد تصرف في مسألة توثيق علاقاته مع المصريين بسبب من ضعف قواه وكبر سنه، إلا أن الوثائق المصرية أشارت إلى كذب الادعاءات البريطانية ومؤكدة أن الشيخ أعلن انضمام بلاده لمشروع محمد علي باشا الهادف إلى إقامة دولة عربية موحدة عن إيمان وقناعة كبيرين . ومما يؤكد ما ذهبنا إليه رفض الشيخ الضغوط البريطانية التي

مورست عليه بهدف إجباره على تغيير سياسته وفي ظل ظروف معينة، ونقل عن الأخير قوله لمبعوث خورشيد باشا الشيخ شافعي ما نصه : "ما دمت في قيد الحياة فإنني لا أستسلم للإنجليز وأفهم منذ ثلاثين سنة وهم يحتالون علينا وسأبذل جميع مالي وقوتي، إنني في الثمانين وقد بلغت آخر العمر، فلئن نموت جميعاً أولى من أن نكون رعية للكفار، وأفضل شيء وأشرفه ألا نرى ذلك اليوم"^(١).

أدى إصرار شيخ البحرين على موقفه المساند للمخططات المصرية في بلاده والخليج العربي عموماً وعدم رغبته بالتحالف مع بريطانيا وتوطيد صلاته معها، بل ورفضه للتهديدات البريطانية الموجهة ضده إلى إدراك حكومة لندن بضرورة الإسراع في إفشال المشروع المصري الهادف للسيطرة على المنطقة لما يلحقه تحقيق ذلك المشروع من أضرار مباشرة على الوجود البريطاني برمته هناك، وظلت تتحين الظروف المناسبة لتحقيق مآربها، وتم لها ذلك على أثر النزاع الذي نشب بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، وتحقيق الدبلوماسية البريطانية نجاحاً في تأليب الدول الكبرى على الوجود المصري ومخططات محمد علي باشا في البحرين وباقي الإمارات العربية إضافة إلى بلاد الشام، والتي أسهمت في اتساع المعارضة الدولية خاصة بعد انتصار الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا على القوات العثمانية في معركة نزيب يوم ٢٤ حزيران ١٨٣٩م وتوغلها صوب العاصمة استنبول بغية احتلالها، مما أدى بدوره إلى قيام تحالف دولي تزعمته الدول الكبرى وهي (بريطانيا - النمسا - روسيا - بروسيا)، استطاع التصدي للمشروع المصري وبالتالي إجبار محمد علي باشا على توقيع معاهدة لندن في ٢٧

تشرين الثاني عام ١٨٤٠م، والتي تضمنت بنوداً لعل أبرزها سحب قواته من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وبلاد الشام، بعد إدراكه بعدم إمكانية بلاده على مواصلة القتال والتي استنزفت مواردها الحروب الكثيرة التي خاضتها الجيوش المصرية في بقاع عديدة لقاء احتفاظ أسرته بحكم وراثي في مصر^(٤٢).

من جانب آخر لم تنس الحكومة البريطانية موقف الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة الرافض للتعاون معها وضلوعه بالمخططات المصرية الرامية إلى جعل الخليج العربي منطقة نفوذ تابعة لمحمد علي باشا، لذلك اجتمعت اللجنة السرية لمديري شركة الهند الشرقية وتدارست موضوع عزل شيخ البحرين عن الحكم في بلاده. ومن ثم أخذت الدوائر البريطانية تدبر الدسائس وتشجع على إثارة الاضطرابات والفتن ضد حكم الشيخ، إذ تعرضت البحرين ومنذ عام ١٨٤٠م إلى موجة من أعمال الفتن وانتشار حالة من عدم الاستقرار لم تهدأ إلا بعد عزل الشيخ عبد الله عن السلطة عام ١٨٤٣م، وأعقب ذلك أن أفسحت السلطات البريطانية في الخليج العربي المجال أمام منافسه الشيخ محمد بن خليفة للاستيلاء على السلطة بعد طرد الشيخ السابق من البحرين عقاباً له على رفضه التحالف مع بريطانيا^(٤٣).

يتضح لنا من خلال العرض السابق كيف أسهمت بريطانيا وبعد عقدها لتحالفات مع دول أوروبية أخرى في الحيلولة دون تحقيق محمد علي باشا لمشروعه الهادف إلى إقامة دولة عربية موحدة تكون تحت زعامته، فمن جانب كانت تعمل وبلا هوادة على إضعاف الوجود

المصري الذي استمر لسنوات كثيرة في بلاد الشام بعد نجاحها في توثيق صلاتها بالدولة العثمانية، ومن الجانب الآخر تحركت الحكومة البريطانية صوب منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الرامية إلى جعلها الدولة الوحيدة المسيطرة على تلك المشيخات وقد تم لها ذلك بالفعل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي شهد تحول الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية^(٤٤)، في أعقاب سقوط رأس الخيمة معقل القواسم مما أفسح المجال لبريطانيا لكي تنفرد وحدها في إدارة شئون المنطقة . وشجعها ذلك الانتصار على فرض معاهدة ١٨٢٠م على الشيوخ العرب ومنهم شيخ البحرين وما تبعها من اتفاقيات كثيرة ضمنت بها مصالحها المتنامية . ثم جاءت حقبة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لتؤشر وبوضوح رسوخ الأهداف البريطانية وتزايد اهتمام حكومة بومباي بالبحرين بعد تمكن القوات المصرية بقيادة خورشيد باشا من احتلال الأحساء والقطيف وبتجاه السيطرة على البحرين عام ١٨٣٨م، وتجسد رد فعلها في سعيها لمنع تغلغل أي نفوذ أجنبي يعمل على تهديد وجودها في الخليج العربي والجزيرة العربية، لأن الحملة المصرية أدت إلى تعرض بريطانيا لهزة عنيفة كادت أن تلحق أضراراً مباشرة بمصالحها السياسية والتجارية والعسكرية في عموم المنطقة، فلجأت إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية لوقف الزحف المصري والمقترن بنشاط سياسي، إذ شهد عام ١٨٤٠م توقيع محمد علي باشا على معاهدة لندن التي أرغمته على سحب جنوده من المنطقة واحتفاظه بحكم وراثي داخل مصر^(٤٥) .

وعلى أية حال سارت بريطانيا قدماً في مخططاتها الرامية إلى إحكام قبضتها على البحرين تحت ذرائع وحجج متعددة، فتارة باسم محاربة ما أطلقت عليه (القرصنة) وتوفير الأمن بالمنطقة، وتارة أخرى ما روجته لمحاربة ما أسمته (تجارة الرقيق)، في ذات الوقت الذي ظلت فيه السلطات البريطانية عاقدة العزم على إزاحة أي قوة منافسة لها على الصعيد الدولي أو الإقليمي . وهذا ما حصل، فقد نجحت في إبعاد الدول الأوروبية الأخرى المنافسة لها عن المنطقة، فيما واصلت تصديها للمحاولات السعودية الهادفة لمد نفوذها صوب سواحل الخليج العربي ووقوفها بصلابة ضد الجهود السياسية والعسكرية التي بذلتها الدولة العثمانية وكان أبرزها حملة الأحساء عام ١٨٧١م التي أريد بها معاودة السيادة العثمانية على البحرين وقطر . إلى جانب الأطماع والادعاءات الأخرى، واستطاعت بالتالي منع تلك القوى من الاستحواذ على البحرين .

الدكتور صبري فالح الحمدي

المواش

- ١ - د. بدر الدين عباس الحضرمي، الخليج العربي والمطامع الاستعمارية، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد ٣ و٤، حزيران (يونيو) ١٩٧٣م/جمادى الأولى ١٣٩٣هـ، ص. ٢٤١-٢٤٢ .
- ٢ - نقلاً عن ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٣، ترجمة ديوان أمير قطر، الدوحة ١٩٧٥، ص. ١٢٦٩-١٢٧٠ .
- ٣ - قدري قلعي، الخليج العربي، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٥، ص ٤١٤ .
- ٤ - د. صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٧١ .
- ٥ - الروبية : عملة هندية كانت تساوي شلن ٦ بنسات .
- ٦ - د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الأول، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٥٠ .
- ٧ - أنظر أرنولد، ويلسون، الخليج العربي، نقله إلى العربية د. عبد القادر يوسف، الكويت، مكتبة الأمل، ص ٣٩٦ .
- ٨ - Thomas, Haghes, ed ; Selections From the Records Bombay Government, Historical and Other Information Connected with the province of Oman, Muscat, Bahrain, and other places in the Persian [Arabian Gulf] (New Series, No. XXIV) Bombay, 1850, P. 368.
- ٩ - حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة ١٩٦١، ص ١٠٣ .
- ١٠ - محمود بهجت سنان، البحرين درة الخليج العربي، بغداد، ص ١٠٩ .
- ١١ - جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (١٥٠٧ - ١٨٤٠م)، القاهرة ١٩٨٥، ص ٤٣٣ .
- ١٢ - أنظر لوريمر، المصدر السابق، ص ١٢٧٨ .
- ١٣ - قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا (١٧٤١ - ١٨٦٠)، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ١٧٧ .
- ١٤ - د. رأفت غنيمي الشيخ، ارتباط النشاط المصري في الخليج بالنشاط المصري في الحجاز ونجد، بحوث لجنة تدوين تاريخ قطر، ج٢، اتحاد المؤرخين العرب، الدوحة (٢١ - ٢٨ مارس ١٩٧٦)، ص ٨٧١ .

- ١٥ - نقلاً عن د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكويت، ١٩٨١، ص.ص ٨٠-٨١ .
- ١٦ - لمزيد من التفصيل عن المعاهدة أنظر : J. Hurewits ; Diplomacy in The Near and Middle East, Vol. I, pp. 88-90.
- ١٧ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة د. عفيفة البستاني، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١١ .
- ١٨ - عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، بغداد، ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م، ص ٣٨٠ .
- ١٩ - أنظر : قاسم، الخليج، ص.ص ٤٣٨-٤٣٩ و ص ٤٤٨ .
- ٢٠ - الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ٢، الكويت، ص ٩٢ .
- ٢١ - إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، بغداد ١٩٧٦، ص ٣٥ ؛ العقاد، المصدر السابق، ص ١٠٣ .
- ٢٢ - أنظر قاسم، الخليج، ص.ص ٣٧٧-٣٧٨ .
- ٢٣ - لوريمر، المصدر السابق، ص.ص ١٢٨٦-١٢٨٧ .
- ٢٤ - العبيدي، المصدر السابق، ص ٣٥ .
- ٢٥ - العقاد، المصدر السابق، ص ٩٦ .
- ٢٦ - د. محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، بغداد، ١٩٨٠، ص.ص ٣٥-٣٦ .
- ٢٧ - لوريمر، المصدر السابق، ص ١٢٩ .
- ٢٨ - قاسم، الخليج، ص.ص ٤٢٦-٤٢٧ .
- ٢٩ - أنظر : العقاد، المصدر السابق، ص ١٢٣ .
- ٣٠ - أنظر : د. محمد مرسي عبد الله، وثائق القلعة - محمد علي في الجزيرة العربية وعلاقاته بالخليج العربي ١٨٠٧ - ١٨٤٢، مجلة الوثيقة، العدد ١٦، السنة ٨، جمادى الثانية ١٤١٠هـ/يناير ١٩٩٠م، ص ١٦ .
- ٣١ - Fereydaun, Adamiyat ; Bahrain Islands, Algal Diplomatic Study of the British-Iranian controversy, New York, 1935, P. 125.
- ٣٢ - العقاد، المصدر السابق، ص.ص ١٠٨-١٠٩ .
- ٣٣ - Haskins ; Back Ground of the British position in Arabia, Vol. I, London, PP. 138-143.

- ٣٤ - د. إبراهيم خليل أحمد، موقع البحرين في محاولات محمد علي باشا لتأسيس دولة عربية موحدة، مجلة الوثيقة، العدد ٢٤، السنة ٢، ربيع الآخر ١٤٠٤هـ/يناير ١٩٨٤م، ص ١٥٣ ؛ قاسم، خليج، ص.ص ٤٦٢-٤٦٣ .
- ٣٥ - فالح حنظل، الفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج٢، لجنة التراث والتاريخ، ١٩٨٢، ص ٤٩٨ .
- ٣٦ - د. عبد الرحيم عبد الرحمن، دور البصرة في أحداث نجد وشرقي الجزيرة العربية في عهد محمد علي - ١٨١٩ - ١٨٤٠ من خلال الوثائق العثمانية، مجلة حولية كلية الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد ٤، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص.ص ٦٧-٦٨ ؛ قاسم، الخليج، ص ٤٦٥ .
- ٣٧ - أنظر قاسم، دولة، ص ١٨١ ؛ لوريمر، المصدر السابق، ص.ص ١٣٠٣-١٣٠٧ .
- ٣٨ - فؤاد العابد، المصدر السابق، ص ١٣٣ .
- ٣٩ - قاسم، دولة، ص.ص ١٨٠-١٨١ .
- ٤٠ - فؤاد العابد، المصدر السابق، ص ١٣٣ .
- ٤١ - نقلاً عن أحمد، المصدر السابق، ص.ص ١٥٦-١٥٧ .
- ٤٢ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة د. عفيفة البستاني، بيروت ١٩٨٠، ص.ص ١٤١-١٤٣ .
- ٤٣ - غنيمي، التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي، مجلة الوثيقة، العدد ١٦، السنة ٨ جمادى الثانية ١٤١٠هـ/يناير ١٩٩٠م، ص ٧٤ .
- ٤٤ - الداود، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ - ١٩١٤، القاهرة ١٩٦١، ص ١٨ .
- ٤٥ - محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص ٢٤١ .

المصادر والمراجع

الكتب العربية

- إبراهيم، عبد الفتاح، على طريق الهند - بغداد ١٣٥٤هـ/١٩٣٥ م.
- بك، محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت ١٣٩٧هـ/١٩٧٧ م.
- حنظل، فالح، الفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج ٢، لجنة التراث والتاريخ، ١٩٨٢.
- الخصوصي، د. بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ٢، الكويت.
- الداود، محمود علي، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، بغداد ١٩٨٠.
- الداود، محمود علي، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٩٨٠ - ١٩١٤، القاهرة، ١٩٦١.
- سنان، محمود بهجت، البحرين درة الخليج العربي، بغداد.
- الشيخ، د. رأفت غنيمي، ارتباط النشاط المصري في الخليج بالنشاط المصري في الحجاز ونجد، بحوث لجنة تدوين تاريخ قطر، ج ٢، اتحاد المؤرخين العرب، الدوحة (٢١ - ٢٨ مارس ١٩٧٦).
- العابد، د. فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكويت، ١٩٨١.
- العبيدي، إبراهيم خلف، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، بغداد، ١٩٧٦.
- العقاد، صلاح، الاستعمار في الخليج، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- قاسم، د. جمال زكريا، الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧ - ١٨٤٠، القاهرة، ١٩٨٥.
- قلعجي، قدري، الخليج العربي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.
- لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ٣، ترجمة ديوان أمير قطر، الدوحة، ١٩٧٥.
- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة د. غيففة البستاني، بيروت ١٩٨٠.
- نوفل، د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، الكتاب الأول، القاهرة ١٩٦٠.

- وهبة، حافظ، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة ١٩٦١ .
- ويلسون، أرنولد، الخليج العربي، نقله إلى العربية د. عبد القادر يوسف، الكويت، مكتبة الأمل .

الكتب الأجنبية

- Adamiyat, Fereydaun ; Bahrain Islands, Alegal Diplomatic Studu of British Iranian Controversy, New York, 1935.
- Haghes, Thomas, ed ; Selections from the Records Bombay Government, Historical an Other Infor mation Connected with the province of Oman, Muscat, Bahrain< and Other places in the Persian [Arabian Gulf] (New Series, No. XXIV) Bombay, 1850.
- Haskins ; Back Ground of the British Position in Arabia, Vol. I, London.
- Hurewits, J. ; Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I

الدوريات

- أحمد، د. إبراهيم خليل، موقع البحرين في محاولات محمد علي باشا تأسيس دولة عربية موحدة، مجلة الوثيقة، العدد ٢٤ والسنة ١٢، ربيع الآخر ١٤٠٤هـ/يناير ١٩٨٤م .
- الخصوصي، د. بدر الدين عباس، الخليج العربي والمطامع الاستعمارية ، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد ٣ و ٤، حزيران (يونيو) ١٩٧٣م/جمادى الأولى ١٣٩٣هـ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣م/ ذو القعدة ١٣٩٣هـ .
- الشيخ، د. رأفت غنيمي، التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي، مجلة الوثيقة، العدد ١٦، السنة ٨، جمادى الثانية ١٤١٠هـ/يناير ١٩٩٠م .
- عبد الرحمن، د. عبد الرحيم، دور البصرة في أحداث نجد وشرقي الجزيرة العربية في عهد محمد علي ١٨١٩ - ١٨٤٠ من خلال الوثائق العثمانية، مجلة حولية كلية الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد ٤، ١٤٠٠هـ/١٩٨١م .
- عبد الله، د. محمد مرسى، وثائق القلعة - محمد علي في الجزيرة العربية وعلاقاتها بالخليج العربي ١٨٠٧ - ١٨٤٤، مجلة الوثيقة، العدد ١٦، السنة ٨، جمادى الثانية ١٤١٠هـ/يناير ١٩٩٠م .